مؤتمر منتدى صور حول واقع الإقتصاد اللبناني وآفاقه لحود:التفاوت في نمو القطاعات والمناطق يهدد الإستقرار قرم:تحديد ملامح الإقتصاد اللبناني مستحيل لفقدان المعطيات(صورة)

التاريخ: 1997-11-03
رقم العدد:7838

صور »السفير«: عُقد امس الاول، وليومين متتاليين، مؤتمر نظمه منتدى صور الثقافي بعنوان الاقتصاد اللبناني الواقع ورؤية مستقبلية. ورعى المؤتمر النائب نسيب لحود الذي انتقد إفراط الحكومة في توسيع برنامج التأهيل، واعتبر ان الاختلالات البنيوية في نمو القطاعات وفي المناطق ساهمت في زعزعة الاستقرار. وعقد المؤتمر على مدى يومي السبت والاحد ست جلسات، رأس الاولى عميد كلية الزراعة في الجامعة الاميركية نهاد داغر، والثانية رئيس مجلس ادارة المؤسسة الوطنية لضمان الاستثمارات سمير نصر، والثالثة مستشار القصر الجمهوري ايلي عساف، والرابعة انطوان حداد، والخامسة رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية في المجلس الوطني للبحوث العلمية انيس ابي فرح، والسادسة الرئيس المنتدب في الجامعة الاميركية الدكتور سمير مقدسي. وحضر جلسة الافتتاح النائب علي الخليل، النائب السابق سعيد الأسعد، متروبوليت صور للروم الكاثوليك يوحنا حداد، رئيس تجمع مزارعي الجنوب وضاح فخري، عضو المجلس الاقتصادي اللبناني هاني صفي الدين، محافظ الجنوب السابق حليم فياض وحشد من الفاعليات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. بدأت الجلسة بالنشيد الوطني اللبناني، بعدها كلمة للدكتور خليل ارزوني، ثم تحدث فارس ابي صعب باسم اللجنة المنظمة للمؤتمر الذي شدد على ضرورة ان يجري ذوو الاختصاص مراجعة لواقع الاقتصاد اللبناني، فيما اعتبر رئيس المنتدى منيف فرج ان المؤتمر مساهمة، في الحد الادنى، لبناء اقتصاد خال من العيوب. ثم ألقى

النائب لحود كلمة، تطرق فيها الى تاريخ صور، ومعاناتها، واعتبر ان النمو الذي حققه الاقتصاد اللبناني قبل الحرب ظل »يعاني اختلالات بنيوية، ساهمت في زعزعة الاستقرار، وهذه الاختلالات هي: التفاوت في النمو والتنمية في المناطق، وبين القطاعات، وفي المداخيل«. وانتقد »إفراط الحكومة في توسيع برنامج التأهيل، وعدم قيامها بإصلاح اداري، والاتجاه نحو التوظيف في قطاعات ريعية غير منتجة، ولم تأخذ في الاعتبار أياً من دروس الماضي«، ودعا الى »اجراء مراجعة نقدية مسؤولة وهادئة للاوضاع، تأخذ بعين الاعتبار الاختلالات والتحديات«، مشيرا الى »استحقاقات ستواجهنا، وهي تحرير التجارة العالمية ومشروع الشراكة الاوروبية المتوسطية ومشروع السوق العربية المشتركة ومستقبل العلاقات الاقتصادية بين لبنان وسوريا«. وعقدت بعد ذلك جلسات مناقشة عامة للوضع الاقتصادي وسبل تفعيله شارك فيها كل من عميد كلية الزراعة في الجامعة الاميركية في بيروت نهاد داغر واستاذ الاقتصاد في الجامعة الاميركية في بيروت يوسف الخليل واستاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية نجيب عيسى معقباً، ورئيس مجلس ادارة المؤسسة الوطنية للضمان والاستثمارات سمير نصر ومستشار الندوة الاقتصادية اللبنانية نبيل اللاذقي وعميد كلية العلوم الاقتصادية والادارية في الجامعة اللبنانية عبد الهادي يموت ومدير عام مستشار لدى القصر الجمهوري ايلي عساف والمدير المناوب في معهد العلوم المصرفية والمالية في الجامعة الاميركية سعد العنداري ورئيس نقابة اصحاب الفنادق بيار الاشقر ورئيس نقابة اصحاب المطاعم بهجة القانونجي ورئيس نقابة اصحاب المنتجعات البحرية جان بيروتي ورئيس غرف الصناعة والتجارة والزراعة في صيدا محمد الزعتري والباحث في شؤون التنمية انطوان حداد ونقيب الاطباء في لبنان فايق يونس واستاذ العلوم التربوية في كلية التربية في الجامعة اللبنانية عدنان الامين والمحامي الباحث في شؤون التنمية البشرية أديب نعمة. وصباح امس، تابع المؤتمر اعماله، حيث افتتحت الجلسة الخامسة، ورأسها الرئيس المنتدب في الجامعة الاميركية في بيروت سمير مقدسي، وحاضر فيها مدير التفتيش في مصرف لبنان غالب ابو مصلح عن واقع السياسة المالية، وعقب عليها استاذ الاقتصاد في الجامعة الاميركية غازي يوسف. تلتها الجلسة السادسة رأسها رئيس وحدة الدراسات الاقتصادية في المجلس الوطني للبحوث العلمية انيس ابي فرح، وحاضر خلالها الخبير الاقتصادي جورج قرم عن »الاقتصاد اللبناني: الواقع الحالي ورؤية مستقبلية« وعقب عليها رئيس قسم الاقتصاد والادارة في الجامعة اللبنانية الاميركية جبيل غسان ديبة. الجلسة الأولى حاضر فيها استاذ الاقتصاد في الجامعة الاميركية يوسف الخليل، حول واقع الزراعة في لبنان، فتناول المفهوم الحديث للانماء

الزراعي والريفي، وأهمية تنمية المناطق الريفية لمجابهة الفقر، حيث ان اكثر من 60 في المئة من شعوب العالم الثالث تتمركز في الريف. بعدها انتقل الى الاهداف المنشودة للتنمية الزراعية، فتحدث عن ستة اهداف هي تحقيق مستوى اعلى من الامن الغذائي، تحسين الميزان التجاري، تقليل الفوارق بين الريف والمدينة، تفعيل عودة وبقاء المهجرين، محاربة الزراعات الممنوعة وتشجيع التنوع القطاعي لتوزيع المخاطر الاقتصادية.
وتحدث الخليل عن الميزات التنافسية التي تتوافر في الزراعة اللبنانية، من حيث التنوع المناخي والجغرافي، ووفرة مصادر المياه وقدرة الوصول الى المعلومات السوقية والتقنية، والانفتاح التجاري على اسواق واعدة، وخبرة المزارع اللبناني وقدرته على العمل في اطار غير مدعوم. بعدها انتقل الى مشاكل القطاع، فرأى ان الزراعة تعاني كلفة الانتاج ومشاكل المنافسة مع سلع مدعومة، الى جانب مشاكل في التسويق من حيث المدخلات والتسويق الداخلي والخارجي، وتقلبات الاسعار وانعدام التسويق التعاقدي. ولاحظ غياب البنية الداعمة لجهة التخزين والتبريد، والتوضيب والتصنيع والتعليب، الى جانب ضعف قدرة المزارع على التفاوض، ومشاكل التمويل، والقدرة على الوصول الى المعلومات التقنية والتسويقية، فضلا عن المشاكل المتأتية عن حجم الحيازة والمضاربات العقارية.
ورأى أن الخطة المنشودة للنهوض بالقطاع يجب ان يتوافر فيها دور رقابي للدولة، الى جانب دورين في تشجيع التجارة الخارجية وإقامة البنية التحتية وتوفير المعلومات التقنية والسوقية والتسويق التعاقدي وتشجيع التأمين على المخاطر، مع رسم استراتيجيات للانماء الزراعي، كما تناول دور التعاونيات في خفض كلفة الانتاج وتحسين القدرة التفاوضية للمزارع. وعقب على الورقة استاذ الاقتصاد في الجامعة اللبنانية الدكتور نجيب عيسى.
الجلسة الثانية وقدم نبيل اللاذقي مداخلة حول واقع ومرتجى الصناعة اللبنانية، بدأها بملمح تاريخي لتطور الصناعة في لبنان، ثم عرض لنتائج المسح الاحصائي الشامل الذي نفذ بين 1994 و1995، وانتقل الى الحديث عن التحديات التي تواجه القطاع، وهي اعادة تأهيله بعد الحرب، واستعادة اسواقه، ونتائج التطورات الاقتصادية على الصعيدين الاقليمي والعالمي. وخلص الى »ان مواجهة الآثار التي قد تترتب على الصناعة اللبنانية من جراء اتفاقية الغات تتطلب مراجعة دقيقة على المستوى الوطني وعلى المستوى الاقليمي العربي. فعلى المستوى الوطني لا بد من اعادة النظر في هيكلية الصناعة الوطنية والتركيز على دعم الصناعات القابلة للحياة في ضوء المتغيرات العالمية وفق خطة انمائية متكاملة واضحة المعالم«. وأضاف »أما على الصعيد العربي فقد أتاحت لنا اتفاقية »الغات« فرصة تجنب توسيع نطاق منح الميزات المفتوحة عن طريق إنشاء تكتل اقتصادي عربي

فاعل يتجنب الثغرات التي ما زالت تعيق التجارة العربية البينية. فمؤسسات العمل العربي المشترك ليست مفرغة من الصلاحيات فحسب بل هي معزولة بعضها عن بعض وحتى عن المحيط الذي تعمل به. فبرنامج تمويل التجارة البينية العربية مثلا، معزول عن اتفاقية تسهيل وتنمية التجارة العربية. ونجد ان صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معزول عن الرجوع الى الأسواق المالية العربية وان صندوق النقد العربي غير مهتم ببناء او تدعيم اسومالية عربية. »واحات متناثرة تفصل بينها صحار متمادية«. الجلسة الثالثة وتقاسم الجلسة الثالثة المدير المناوب في معهد العلوم المصرفية في الجامعة الأميركية سعد العنداري، ورئيس نقابة اصحاب الفنادق بيار الاشقر. تحدث عنداري عن واقع القطاع المصرفي، واستهل ورقته بالحديث عن الاجراءات التي اتخذها لتدعيم بنية القطاع، ثم قدم ملاحظات عامة حول تطور هيكلية المصارف المالية فقال »ان حصة اول عشرة مصارف من اجمالي المؤشرات المالية الاساسية لم تتغير الا بقدر بسيط بين عامي 1991 و6991 . فقد استقرت على نسبة 3626$ من اجمالي التسليفات و5857$ من اجمالي الاموال الخاصة في هذه الفترة. في المقابل نجحت هذه المصارف في رفع حصتها من اجمالي الموجودات المصرفية البالغة 885،25 مليار دولار في نهاية عام 1996، من حوالي 56$ عام 1991 الى اكثر من 63$ عام 1996«. وأضاف »اما في جانب الارباح، وكما هو معلوم فإن عددا من المصارف لم تكن تصرح عن كامل أرباحها قبل العام 1993. الأمر الذي دفع الخزينة اللبنانية عام 1994 الى فرض نظام ضريبة دخل مخفضة (في حدود ثلث المعتمد سابقا) لتحفيز الشركات عامة والمصارف خاصة على التصريح عن ارباحها. وقد اظهرت ارقام ميزانيات المصارف لعام 1996 ارباحا اجمالية قياسية تجاوزت ال342 مليون دولار (303 ملايين دولار بعد حسم الضرائب) استحوذت المصارف العشرة الاولى على 229 مليون دولار منها (ما يعادل 206 ملايين دولار صافية)، تشكل نسبة 68$ من أرباح القطاع وهي تعتبر حصة مرتفعة بالمقارنة مع حصة هذه المصارف في إجمالي موجودات القطاع. وقد ساهمت هذه الأرباح بشكل عام في تدعيم الأموال الخاصة للقطاع فارتفعت من 83 مليون دولار عام 1991 الى 1723 مليون دولار عام 1996«. وقدم الأشقر موجزا عن تطور السياحة مشيرا الى انه دخل الى لبنان سنة 1992 حوالى 177 الف سائح، وسنة 1993 حوالى 265 ألفا، و400 الف سنة 1995. وقال: إذا كنا قد عرضنا في البداية ارقاما عن عدد السياح في الحاضر وفي المستقبل وعدد الغرف في الحاضر وفي المستقبل فهذا لا يعني ان لدينا نقصا في الوقت الحاضر والوضع الاقليمي كما هو وسياسة العدو الرافضة تكملة المفاوضات حيثما انتهت،

اننا في حاجة لاستثمارات جديدة. قد تكون بعض الاستثمارات من قبل مؤسسات دولية مفيدة، لأنها تعطي بوجودها على الأرض ثقة بوضع لبنان. ومن خلال مؤسساتها المنتشرة دوليا قد تكون أيضا عاملا تسويقيا للبنان وضمانة للسائح. كما قدم رئيس نقابة اصحاب المطاعم والمقاهي بهجت القانونجي مداخلة حول واقع القطاع قبل وخلال وبعد الحرب، موضحا ان معظم المؤسسات تقوم على عاتق الافراد وعائلاتهم، وان الوجبات التي تقدم كانت ولا تزال تعتمد على المنتجات الزراعية اللبنانية، واعتبر ان المطلوب لتشجيع القطاع إعادة النظر بالتشريعات السياحية، وإنشاء مؤسسة لضمان الاستثمارات في القطاع السياحي وتحديد معدل النمو المطلوب، وتأليف هيئة عليا من القطاع العام ونقابات القطاع تعنى بوضع مشاريع لانهاضه، والتأكيد على ضرورة تشجيع السياحة اللبنانية. وعرض رئيس نقابة المنتجعات البحرية جان بيروتي لواقع المؤسسات، ولموضوع الاملاك العامة البحرية والمخالفات، وكيفية توزعها، وطالب بوزارة تعنى بشؤون المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وبمضاعفة ميزانية وزارة السياحة. وتحدث رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في صيدا والجنوب محمد الزعتري عن الأنماط التجارية في لبنان، ثم عن التجارة قبل وأثناء الحرب، وعن الامكانات المتوافرة حاليا، ورأى ان النهوض بالقطاع يتطلب: ايجاد الشروط والصيغ الملائمة للتمويل في القطاع التجاري، الاهتمام الجدي بالقطاعات الانتاجية خصوصا لجهة خفض كلفة الانتاج، واحترام المواصفات. بعدها قدم الزعتري مجموعة اقتراحات لتحريك القطاعات الاقتصادية. الجلسة الرابعة تمحورت اعمالها حول التنمية البشرية، وحاضر فيها نقيب الاطباء الدكتور فايق يونس عن واقع الطبابة والاستشفاء في لبنان حيث تناول الهدر في الادارة العامة للاستشفاء، وقدرها بحوالى 400 مليون ليرة، وشدد على ضرورة التمييز بين دوري القطاعين العام والخاص في هذا المجال. وتناول اديب نعمة موضوع التفاوت الاجتماعي والمناطقي، حيث عرض الفوارق على صعيد التفاوت في الدخل، وفي درجة التنمية على صعيد المناطق، وفي درجة التنمية القطاعية. وتحدث استاذ العلوم التربوية في كلية التربية في الجامعة اللبنانية الدكتور عدنان الامين، الذي قدم محاضرة عن واقع التربية والتعليم في لبنان. الجلسة الخامسة حاضر في الجلسة الخامسة مدير التفتيش في مصرف لبنان غالب ابو مصلح عن المالية العامة وآفاق تطورها، مشيرا الى ان الجدل حول هذه السياسة يأخذ صفة الانفعال السياسي بين مؤيد ومعارض لهذه الحكومة مما يساهم باخراج البحث عن جديته وعقلانيته. وقال ابو مصلح: من المفترض ان تكون الارقام الحقيقية للواردات والنفقات هي ارقام قطع حساب الموازنة فقط. وتختلف هذه الارقام عن حركة حسابات الخزينة لدى مصرف لبنان.

اما بخصوص الدين العام، فقد اعتمدنا مجمل الدين ولم نأخذ بمفهوم الدين الصافي الذي كثيرا ما يتم اعتماده، فهناك حسابات للقطاع العام خارج إطار الموازنة العامة، ولا يمكن احتسابها كموفورات لدى الخزينة، كما ان بعض حسابات المؤسسات العامة وكذلك بعض حسابات الادارات العامة تمثل مبالغا قد انفقت فعلا وخرجت من حسابات الخزينة ولا يجوز بالتالي اعتبارها كموفورات. وفي نهاية المطاف، ان الدين القائم على الخزينة هو الدين الحقيقي بغض النظر عن موفورات الخزينة وبالتالي فإن متغيرات الدين العام لا تظهر العجز، اذ ان قسما من العجز يمكن ان يمول من الموفورات او ان بعض نمو الدين يذهب ليس للانفاق بل لموفورات الخزينة ويتمثل بنمو حساباتها الدائنة لدى مصرف لبنان. ومن اجل المقارنة وتتبع نمو المالية العامة، فقد اعتمدنا سنة 1974 كسنة اساس، واحتسبنا ارقام سنوات التسعينات بالقيم الثابتة وبأسعار سنة الاساس. ان نظرة سريعة الى الاحصاءات تظهر ان الاقتصاد اللبناني، وبالرغم من مرور سنوات على انتهاء الحرب الاهلية، بالرغم من التوظيفات الضخمة في البنية التحتية، ما زال يعاني من ضمور وتدني معدلات النمو الاقتصادي. فالناتج المحلي القائم المقدر لسنة 1997 ما زال يمثل 8،68$ مما كان عليه في سنة 1974، اي قبل بداية الحرب الاهلية، صحيح ان بداية التسعينات شهدت معدل نمو مرتفع، لا بفضل التوظيفات الجديدة للقطاع العام خاصة، والقطاع الخاص بشكل عام، بل بفضل تضييق الهوة بين الانتاج المتاح والانتاج ابان الحرب، وعادت للانتاج بعد ان وضعت الحرب اوزارها. وتدل الجداول المرفقة على ان معدل نمو الناتج المحلي القائم آخذ في التراجع، فقد كان معدل النمو مقبولا لسنة 1994 اذ بلغ حوالى 43،4$ فتراجع في السنة التالية الى 96،3$ ثم الى 69،2$ لسنة 96 ويقدر ان هذا النمو سيصل الى 84،1$ فقط لسنة 1997. واذا قدرنا معدل النمو السكاني بحوالي 5،2$ سنويا، فإن معدل الدخل الحقيقي للفرد في لبنان يكون قد ارتفع بحوالي 6،4$ من سنة 1994 وحتى سنة 1997، وان معدل الدخل الحقيقي للفرد قد انخفض بعض الشيء في سنة 1977 (66،0$). فهل للسياسة المالية دور في كبح النمو وتراجع وتيرته؟؟ ويمكن طرح السؤال بشكل آخر: ما هو الهدف النهائي للسياسة المالية؟ وما هي الاهداف الوسيطة؟ وهل استطاعت السياسة المالية في لبنان بعد ان وضعت الحرب اوزارها ان تحقق الاهداف الوسيطة، والهدف النهائي؟؟. اليوسف وعقب غازي اليوسف على محاضرة ابو مصلح معتبرا محاضرة ابو مصلح بمثابة البحث الجريء والجدي حول اوضاع المالية العامة، مؤكدا على ارقام نمو الناتج التي ستكون خلال العام 1997 بحدود 2 في المئة وليس 7 في المئة حسب تقديرات السلطات المالية. واشار يوسف الى ان تحقيق

زيادة في ايرادات الدولة يتطلب اصلاحا اداريا جديا على الصعيد البشري. الجلسة السادسة وفي الجلسة السادسة حاضر الدكتور جورج قرم حول واقع الاقتصاد اللبناني ومستقبله معتبرا ان تحديد ملامح الاقتصاد اللبناني من المهام المستحيلة بسبب فقدان المعطيات الاقتصادية والديموغرافية الاساسية بما في ذلك عدد العمال غير اللبنانيين وعدد الفلسطينيين والسوريين المقيمين على الارض اللبنانية. وقال قرم: لذلك نرى ان الخلاف على تقييم اداء الاقتصاد اللبناني ليس بالجديد اذ انقسم اللبنانيون منذ بداية عهد الاستقلال حول الموضوع، وبشكل حاد، بين من كان يرى في اداء الاقتصاد اعجوبة مستمرة نابعة عن عبقرية الشخصية اللبنانية ومن كان ينظر الى الاعجوبة بالريب الشديد، بل من كان يرى ان بنية الاقتصاد اللبناني تؤدي الى مزيد من الفروقات الاجتماعية بين اللبنانيين وبين جبل لبنان وسائر المناطق اللبنانية وان مثل هذه الفروقات تزيد من التوتر الطائفي في البلاد والحالة العامة المميزة بانعدام العدالة السياسية والاجتماعية بين اللبنانيين. ومما كان يزيد من صعوبة التحليل قبل الحرب الشعواء التي عصفت بالبلاد ان اداء الاقتصاد اللبناني، رغم عيوب الوضع الاجتماعي العام، خاصة من ناحية التنمية المتفاوتة بين المناطق. اضاف قرم قوله: وفي تصوري ان التنمية اللامتوازنة التي تميز بها تطور الاقتصاد اللبناني كنمط تاريخي منذ عهد المتصرفية لا تكون سببا كافيا لانفجار العنف في لبنان، ذلك ان هذا النمط التنموي هو نمط اصاب اقتصادات معظم دول العالم الثالث وان سعت بعض الانظمة الى حماية نفسها من هذا الاتجاه العميق عبر تأسيس الاشتراكية او العمل ببعض مبادئها. فالحقيقة ان عولمة الاقتصاد هو اتجاه قديم ادى منذ زمن الى تركز السكان والنشاطات الانتاجية في عواصم الدول والمرافئ البحرية. ولم يكن للبنان ان يكون استثناء لقاعدة عامة في انماط التنمية العالمية. فانخفاض حصة الزراعة في الناتج الوطني وزيادة حصة الخدمات والى حد ما حصة الصناعة ايضا، خاصة في بداية السبعينات، وهو تطور نظر إليه بانتقاد شديد في الماضي، كان جزءا من اتجاه عالمي يصيب الدول المتطورة والمتخلفة اقتصاديا على السواء. هذا مع الاشارة الى ان الدراسات التي تمت في عهد الجنرال شهاب اشارت بما لا لبس فيه الى خطورة هذا الاتجاه في لبنان بذاته نظرا لسرعة زيادة السكان فيه وللعامل الطائفي والوضع الاقليمي المتأزم.

الكلمات الدالة

العنداري سعد | المصارف | اللاذقي نبيل | النمو الاقتصادي | لحود نسيب | الصناعة
ابو مصلح غالب | منتدى صور الثقافي | الاقتصاد | المالية العامة | خليل يوسف
المؤتمرات | التنمية الزراعية | الخطب | لبنان | قرم جورج